الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الغاية ١-٢: تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل، بحلول عام ٢٠٣٠

المؤشر ١-٢-١: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

البنك الدولي

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

إن معدّل الفقر الوطني هو النسبة المئوية لمجموع السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني. ومعدّل الفقر الريفي هو النسبة المئوية للسكان الريفيين الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني (أو في الحالات حيث يُوجد خط فقر ريفي منفصل، فيتم استخدامه حينها). أما معدّل الفقر الحضري فهو النسبة المئوية لسكان المدينة الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني (أو في الحالات حيث يوجد خط فقر حضري منفصل فيتم استخدامه حينها).

الأساس المنطقي:

إن رصد الفقر الوطني لهو أمر مهم من أجل خطط التنمية الخاصة بالبلد. إذ تُستخدم خطوط الفقر الوطنية من أجل تأمين اتساق أكثر في التقديرات الدقيقة الخاصة بالفقر مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وهي ليست مخصّصة لإجراء المقارنات الدولية بين معدلات الفقر.

المفاهيم:

في عملية تقييم الفقر في بلد ما، وفي كيفية تقليص الفقر بالشكل الأفضل وفقاً للتعاريف القومية، علينا أن نركّز بطبيعة الحال على خط فقر يُعدّ ملائماً لذلك البلد. إذ تختلف خطوط الفقر بين البلدان فيما يخص قوتها الشرائية، وهناك تفاوت كبير في الانحدار الاقتصادي بمعنى أن البلدان الأغنى تميل إلى اعتماد معايير معيشية أعلى في تعريف الفقر. وحتى ضمن البلد الواحد، تكلفة المعيشة في المدن أعلى منها في الريف. وقد يكون لبعض البلدان خطوط فقر منفصلة بين المدينة والريف لتمثيل قوى شرائية مختلفة.

التعليقات والقيود:

يتم استنباط تقديرات الفقر القومي من بيانات المسح الأسري. الاعتراضات والقيود الكامنة في بيانات المسوح التي تنطبق على تركيبة المؤشر 1-1-1 نفسها تنطبق هنا أيضاً.

كي تكون المسوح مفيدة لتقديرات الفقر، يجب أن تكون ممثّلة على الصعيد القومي. ويجب ان تشمل أيضاً المعلومات الكافية لاحتساب تقدير شامل لمجموع الاستهلاك أو الدخل الأسري (بما في ذلك الاستهلاك أو الدخل من الانتاج الذاتي) وأن تبني توزيعاً قيماً وصحيحاً للاستهلاك أو للدخل للفرد الواحد.

إن الاستهلاك هو المؤشر المفضّل للرفاه الاجتماعي للعديد من الأسباب[1]. فالدخل في العادة يصعب قياسه بدقّة. فالفقير على سبيل المثال الذي يعمل في القطاع غير الرسمي قد لا يحصل على أجور مالية ولا يصرّح عنها؛ كما أن العاملين لحسابهم الخاص يمرّون في الغالب بتدفقات دخل غير منتظمة؛ كما أن العديد من الناس في المناطق الريفية يعتمدون على خصوصية المداخيل الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، يتّفق الاستهلاك أفضل مع فكرة مستوى المعيشة أكثر من فكرة الدخل، الأمر الذي قد يتغيّر مع مرور الوقت إذا لم يتغيّر مستوى المعيشة الفعلي. وبالتالي، كلما سنحت الفرصة، يتم استخدام مؤشرات الرفاه المبنية على الاستهلاك لتقدير قياس الفقر المبلغ عنه هنا. لكن البيانات المتعلقة بالاستهلاك ليست متوفرة دائماً. ففي أميركا اللاتينية ودول الكاريبي على سبيل المثال، تقوم غالبية البلدان بجمع بيانات الدخل الأوّلي. ففي هذه الحالات ما من خيار سوى باستخدام البيانات المتعلقة بالدخل.

يتم قياس الاستهلاك عبر استخدام أسئلة المسوح الأسرية المتعلقة بالإنفاق الخاص بالطعام وغير الطعام بالإضافة إلى الطعام المستهلك من الإنتاج الذاتي للأسرة المعيشية، وهو مهم بشكل خاص في البلدان النامية الأكثر فقراً. ويتم جمع هذه المعلومات إما من خلال الأسئلة التذكيرية التي تستخدم لوائح المواد الاستهلاكية، او من خلال اليوميات التي يسجّل فيها المستجيب كافة النفقات اليومية. إنما هذه الوسائل لا تؤمن دائماً المعلومات المتكافئة، وبناءً على النهج المستخدَم يمكن أن يتم سوء تقدير الاستهلاك. تستخدم مختلف المسوح فترات استرجاعية أو مرجعية مختلفة. وبالاستناد إلى التدفق الحقيق للنفقات، يتأثر معدّل الانفاق المبلّغ عنه بطول فترة التبليغ. فكلما طالت الفترة المرجعية كلما فشل المستجيبون على الأرجح في تذكّر بعض النفقات، خاصة المواد الغذائية، مما يؤدي إلى سوء تقدير النفقات الفعلية.

إن أفضل المسوح المُطبّقة تدير لوائح مفصّلة عن مواد استهلاكية معيّنة. ثم يتم بعدها ضمّ هذه المواد الفردية التي يتم جمعها من خلال الاستبيانات. إنما العديد من المسوح تستخدم استبيانات يتم فيها الطلب من المستجيبين بالابلاغ عن نفقاتهم المتعلقة بفئات أوسع من الطعام. بمعنى آخر، يتم ضمّ مواد استهلاكية معينة بشكل غير مباشر لدواعي تصميم الاستبيان. الأمر الذي يقصّر مدة المقابلة، مما يقلّص من كلفة المسح. كما أن المسح الأقصر يخفف من احتمال تسبيب التعب للمستجيب وأيضاً لمن يجري المسح، الأمر الذي قد يقود إلى حصول الأخطاء. إلا أنه، هناك اثبات أيضاً بأن التغطية الأقل تفصيلاً لبعض المواد المعينة في الاستبيان قد تؤدي إلى سوء تقدير للاستهلاك الأسري الفعلي. وإعادة استخدام الاستبيان قد يسبب أيضاً استبعاد بعض السلع الاستهلاكية الجديدة مما يؤدي إلى المزيد من النقص في الابلاغ.

بشكل ثابت، لا تشارك بعض العيّنات من الاسر المعيشية في المسوح لأنها ترفض القيام بالأمر أو بسبب غياب كل الأفراد عن المنزل. وغالباً ما يُشار إلى هذا الأمر بعدم استجابة الوحدة وهو يختلف عمّا يُعرف بعدم استجابة المادة، الذي يحصل عندما يشارك أحد المستجيبين إنما يرفض الإجابة عن بعض الأسئلة كتلك الخاصّة بالاستهلاك وبالدّخل. بما أن عدم الاستجابة إلى المسح هو أمر عشوائي، فما من قلق من التحيّز في

[1] للاطلاع على مناقشة بخصوص لم مؤشر الاستهلاك هو المفضّل الاطلاع على المرجع التالي: Deaton, Angus (2003). "Household Surveys, Consumption, and the Measurement of Poverty". Economic Systems Research, Vol. 15, No. 2, June 2003

الاستدلالات المبنية على المسح؛ وسيظل المسح ممثلاً للسكان. إلا أنه لا يتوقّع استجابة الأسر المعيشية من المداخيل المختلفة. فقد تكون الأسر الغنية نسبيًا أقل احتمالية للمشاركة بسبب ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لوقتها أو بسبب المخاوف من التدخل في شؤونها. ومن المتصور أن أشد الناس فقرا يمكن أن يكونوا ممثلين تمثيلا ناقصاً؛ فبعضهم مشرّدون ويصعب الوصول إليهم في تصاميم المسوح المعيارية للأسر المعيشية، وبعضهم قد يكون معزولًا ماديًا أو اجتماعيًا وبالتالي لا يمكن مقابلته بسهولة. وإذا زادت نسبة عدم الاستجابة بشكل منهجي مع ارتفاع الدخل، فحينها تميل المسوح إلى المبالغة في تقدير الفقر. ولكن إذا كانت نسبة الامتثال أقلّ لكل من الفقراء جداً والأغنياء جداً، فستكون هناك آثار محتملة للتعويض عن حالات الفقر المُقاسة.

حتى إذا كانت بيانات المسح دقيقة بالكامل وشاملة، فقد يفشل قياس الفقر المُستخلَص في التقاط مظاهر مهمة من الرفاه الفردي. على سبيل المثال، إن استخدام مقاييس الاستهلاك الأسري يتجاهل احتمال عدم المساواة في الأسر المعيشية. إلا أن مقاييس الفقر المبنية على الاستهلاك أو الدخل هي مقاييس دلالية إنما لا يمكن التعامل معها على أنها إحصاءات كافية لتقييم نوعية حياة الناس. إن معدل الفقر القومي، قياس "العد للفرد" هو أحد أكثر المقاييس الشائعة للفقر. إلا أن أمامه عائق بأنه لا يلتقط عدم المساواة في الدخل بين الفقراء أو مدى عمق الفقر. فهو يفشل على سبيل المثال باحتساب واقع أن بعض الناس قد يعيشون دون خط الفقر بالضبط بينما آخرين يمرون في فشل أكبر بكثير. إن صانعي القرارات الذين يسعون لفعل أعظم تأثير ممكن على القياس للفرد قد يشعرون بالرغبة في توجيه موارد التخفيف من حدة الفقرتجاه الموارد الأقرب إلى خط الفقر (وبالتالي الأقل فقراً).

قد تظهر بعض المسائل أيضاً عند مقارنة مقاييس الفقر ضمن البلدان حين تمثل خطوط الفقر الريفية والحضرية قوى شرائية مختلفة. فكلفة الحياة في المناطق الحضرية مثلاً هي أعلى نسبياً من كلفة المعيشة في المناطق الريفية. ومن أسباب ذلك أن الأغذية الأساسية هي أغلى ثمناً في المدينة. لذا يجب أن يكون خط الفقر الحضري أعلى من خط الفقر في المناطق الريفية. إنما ليس من الواضح دائماً أن الفرق بين خطوط الفقر المدينية والريفية الموجودة في الممارسة لا تعكس سوى الفوارق في كلفة المعيشة. ففي بعض البلدان يكون لخط الفقر الحضري بالاستخدام العام قيمة فعلية أعلى، اي أنه يسمح بشراء سلع أكثر للاستهلاك، مما يكون خط الفقر الريفي. وفي بعض الاحيان، كان الفارق كبيراً جداً بأن يكون وضع الفقر أعظم في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية، بالرغم من أن العكس موجود عندما نقوم بالتعديلات فقط بالنسبة للفوارق في كلفة المعيشة. أما بالنسبة للمقارنات الدولية، حين تكون القيمة الفعلية لخط الفقر مختلفة، فليس من الواضح ما مدى أهمية إجراء المقارنة بين الريف والمدينة.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

إن معادلة احتساب نسبة مجموع سكان المدينة والريف الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني أو المؤشر العددي، هي على الشكل التالي:

$$P_0 = \frac{1}{N}\sum_{i}^{N} I(y_i < z) = \frac{N_p}{N}$$

$$=1$$

حيث أن:

I (.) هو وظيفة المؤشر الذي تبلغ قيمته 1 إذا ما كانت الجملة بين قوسَين صحيحة و0 إذا كانت غير ذلك. وإذا ما كان الاستهلاك الفردي أو الدخل y_i أقل من خط الفقر القومي z (مثلاً بالمعنى المطلق قد يكون الخط ثمن مجموعة من الاستهلاكات وبالمعنى الخاص نسبة مئوية من توزيع الدخل)، ثم I (0) تساوي 1 ويُعتبر الفرد فقيراً. N_p هي مجموع عدد الفقراء في المدينة أو في الريف وN هي مجموع السكان في المدينة أو في الريف.

يتم جمع البيانات المتعلقة بالاستهلاك أو بالدخل من المسوح الأُسرية الممثلة قومياً التي تشمل اجابات مفصّلة عن الاسئلة المتعلقة بعادات الانفاق وبمصدر الدخل. ويتم احتساب الاستهلاك بما فيه الاستهلاك من الإنتاج الذاتي أو الدخل لكل الأسرة. في بعض الحالات يتم احتساب حجم الأسرة الفعّال من الحجم الفعلي للاسرة لتعكس الكفاءات المقدَّرة في الاستهلاك؛ وقد يتم إجراء التعديلات لتعكس عدد الأطفال في الأسرة. يتم جمع عدد الأشخاص في هذه الأُسَر لتقدير عدد الأشخاص الفقراء.

إن معدلات الفقر القومي تستخدم خط فقر خاص بالبلد، لعكس ظروف البلد الاقتصادية والاجتماعية. في بعض الحالات، يتم تعديل خط الفقر القومي في مناطق مختلفة (كالمدينة والريف) ضمن البلد لاحتساب الفوارق في الأسعار أو توفّر السلع والخدمات. بشكل عام، يتم وضع خط الفقر الحضري أعلى من خط الفقر الريفي؛ مما يعكس اكلاف المعيشة الأعلى نسبياً في السكن في المناطق الريفية.

التفصيل:

الجمع الوحيد هو بين المناطق الريفية والحضرية.

معالجة القِيم الناقصة:

- **على مستوى البلد**

يتم احتساب القيم الناقصة من الاستهلاك لبعض المواد على أنها تساوي صفر. وهو أمر نموذجي يحصل في معالجة بيانات المسح. وإذا لم يتم التبليغ عن الاستهلاك يُحتسب الاستهلاك صفراً. وبالتالي الانفاق الاستهلاكي يساوي صفراً.

- **على المستويَين الاقليمي والعالمي**

لأن خطوط الفقر القومية تكون خاصة بالبلد، ما من تجميع على المستويَين الإقليمي والعالمي.

المجاميع الاقليمية:

لا ينطبق

مصادر التفاوت:

إن تقديرات الفقر الوطني هي مفهوم مختلف عن تقديرات الفقر الدولية. ويتم تعريف معدل الفقر الوطني على مستوى خطوط الفقر الخاصة بالبلد بالعملات المحلية والتي تختلف بالمعنى الحقيقي بين البلدان وتختلف عن خط الفقر الدولي الذي يساوي 1.90دولار أميركي لليوم. وبالتالي لا يمكن مقارنة معدلات الفقر الوطني بين البلدان أو مع معدل الفقر الذي يساوي 1.90 دولار أميركي لليوم.

مصادر البيانات

الوصف:

عادةً ما تكون تقديرات الفقر الوطني من إنتاج حكومات البلد وملكها (كمكاتب الاحصاءات القومية) وفي بعض الأحيان مع المساعدة التقنية من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وعندما تصدر الحكومة تقديرات الفقر الوطني، يقوم الفريق العامل على الفقر العالمي التابع للبنك الدولي بتقييم المنهجية المُستخدمة من قبل الحكومة، والتحقّق من صحّة التقديرات مع البيانات الخام كلما سنحت الفرصة واستشارة خبراء الاقتصاد في البلد من أجل النشر. يتم نشر التقديرات المُوافق عليها مع البيانات الوصفية في قاعدة بيانات مؤشر التنمية العالمية وأيضاً في قاعدة بيانات الفقر والمساواة الخاصة بالبنك الدولي.

مصدر آخر هو تقييمات البنك الدولي الخاصة بالفقر. فالبنك الدولي يحضّر بشكل دوري تقييمات خاصة بالفقر للبلدان التي تملك برنامجاً فاعلاً بالتعاون الوثيق مع المعاهد القومية ووكالات أخرى تعنى بالتنمية ومجموعات المجتمع المدني بما فيها منظمات الأشخاص الفقراء. وتبلّغ تقديرات الفقر هذه عن مدى الفقر وأسبابه وتقترح استراتيجيات لتقليص الفقر. وتقييمات الفقر هذه تعتبر المصدر المتوفر الأفضل للمعلومات بشأن تقديرات الفقر باستخدام خطوط الفقر القومية. هي غالباً ما تشمل تقييمات منفصلة عن الفقر المديني والريفي.

عملية الجمع:

إن عملية الجمع هي عملية مستمرة من قبل فريق العمل العالمي المعني بالفقر التابع للبنك الدولي. يتم تحديث البيانات في مؤشر التنمية العالمية فصلياً بعد موعد تحديث قاعدة بيانات[2] مؤشر التنمية **العالمية**.

توافر البيانات

الوصف:

يعتمد توافر البيانات على توفّر المسوح الأسرية والتحاليل لبيانات هذه المسوح. تتوفر حالياً البيانات لمجموع الفقر وللفقر الريفي والحضري ل132 و101 و103 بلداً على التوالي.

السلاسل الزمنية:

تتوفر البيانات بين الأعوام 1985 و2015. ولأن هناك اختلاف بين البلدان في المجهود المبذول والقدرة على جمع وتحليل بيانات المسوح، يختلف طول السلسلة الزمنية بين بلد وآخر بشكل كبير.

الجدول الزمني

جمع البيانات:

يتم تحديد موعد جمع المصادر من قبل حكومة البلد. فبعضها يكون سنوياً وللبعض الآخر يكون الأمر أقل ترددا.

[2] http://data.worldbank.org/products/wdi

إصدار البيانات:

نهاية شهر آذار/ مارس 2017

الجهات المزوّدة بالبيانات

مكاتب الاحصاءات القومية

الجهات المجمّعة للبيانات

البنك الدولي – مجموعة العمل المعنية بالفقر العالمي

المراجع

دليل الموارد الموحّد:

البوابة الالكترونية الخاصة بالفقر والعدالة

http://povertydata.worldbank.org/poverty/home/

المراجع:

Deaton, Angus. 2003. "Household Surveys, Consumption, and the Measurement of Poverty". Economic Systems Research, Vol. 15, No. 2, June 2003

Deaton, Angus; Zaidi, Salman. 2002. Guidelines for Constructing Consumption Aggregates for Welfare Analysis. LSMS Working Paper; No. 135. World Bank.

World Bank 2008. *Poverty data: A supplement to World Development Indicators 2008*. Washington, DC.

المؤشرات ذات الصلة

المؤشر 1-1-1: نسبة السكان دون خط الفقر الدولي بحسب الجنس والسن والعمل والموقع الجغرافي (المدينة/ الريف)